تطوير التشريعات التربوية للتعليم قبل الجامعي باستخدام مبدأ باريتو

إعداد

أ/ أمين محمد عبد السلام راضي

إشراف

أ. د/ جمال محمد أبو الوفا
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كليـــة التربيـــة – جامعـة بنهـا

أ.د/ سلامه عبد العظيم حسين
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كليـــة التربيـــة – جامعـة بنهـا

بحث مشتق من الرسالة الخاصة بالباحث

تطوير التشريعات التربوية للتعليم قبل الجامعي باستخدام مبدأ باريتو

إعداد

أ/ أمين محمد عبد السلام راضي

إشراف

أ. د/ جمال محمد أبو الوفا
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كليـة التربيـة – جامعـة بنهـا

أ.د/ سلامه عبد العظيم حسين
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كليـة التربيـة – جامعـة بنهـا

ملخـــص البحـــث

هدف هذا البحث إلى استخدام مبدأ باريتو في تطوير التشريعات التربوية علمًا بأن هذا المبدأ من المبادئ الإدارة الهامة لكنه مازال مغمورا لا يعرفه الكثير من القيادات التعليمية، واستخدم البحث المنهج الوصفي والذي يتم من خلاله وصف الحقائق المتعلقة بالتشريعات التربوية الموجودة حاليًا، وجمع البيانات وتنظيمها وتصنيفها وتحليلها بدقة للوصول إلى وسيلة يمكن أن يتم من خلالها تطوير هذه التشريعات التربوية، وارتكز البحث على عدة مصطلحات منها التشريعات (القانون، القرار، اللائحة)، مبدأ باريتو، وتوصل البحث إلى نتائج متعددة ومختلفة منها أنه يوجد الكثير من التشريعات التربوية تحتاج إلى استبدالها أو تطويرها لأنها لا تناسب الوقت الحالي حيث العديد منها قد صدر من فترة زمنية بعيدة جاوزت الخمس وثلاثون عامًا مثل قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ كما أصبح الكثير منها لا يتوافق مع الظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية الحالية، وأنه يمكن باستخدام مبدأ باريتو تطوير هذه التشريعات حيث يقوم هذا المبدأ بتركيز الجهد على التشريعات الهامة التي تمثل ٢٠ % من التشريعات الموجودة والتي إن تم تطويرها نكون قد طورنا التشريعات اللازمة للقيام بـ ٨٠% من الأعمال التربوية.

مقدمة:

يقاس تقدم الأمم والشعوب بعدة مؤشرات من أهمها: مدى تقدم التعليم بجميع مراحله من منطلق أهمية هذه المرحلة المبكرة في تكوين مواطن لديه المواطنة بكل أبعادها.

ولا شك أن التعليم قبل الجامعي هو المكون الأساسي للأفراد حيث يستمر الفرد فيه منذ أن كان طفلا حتي يصير شابًا عمره جاوز الثامنة عشر، و من منطلق أهمية هذه المرحلة فإنه وجب الاهتمام بكل ما يتعلق بالتعليم والتربية في هذه المرحلة، ومن أهم هذه الأمور التشريعات التربوية، لذلك سعى البحث الحالي إلى تطوير هذه التشريعات مستخدمًا مبدأ باريتو العالم الايطالي.

لذلك كان فرضًا على البحث الحالي أن يتعرض لحياة ونشأة عالم الاقتصاد الإيطالي باريتو صاحب مبدأ باريتو أو قاعدة (٨٠/٢٠) كما يطلق عليه البعض، فهو عالم إيطالي ولد في باريس عن أم فرنسية وأب إيطالي ذهب لايطاليا عند عمر الحادية عشر وبعد الدراسة الأولية في معهد الهندسة(البوليتيكنية) polytechmical inctitute في مدينة تورين ثم عمل لعدة سنوات مهندسا استشاريا بالسكك الحديدية مراقبًا لمناجم استخراج الحديد وفي سنة ١٨٨٢ حصل على ميراث مكنه من تكريس بقية حياته للدراسة والبحث، وقد يكون حصوله على ميراث كان سببًا في أن يتجه في بداية اهتمامه بالعلم بعلم الاقتصاد، ومن الثابت أن بداية مبدأ باريتو كان في الاقتصاد ثم تطرق هذا المبدأ إلى كافة العلوم بعد أن ثبت صلاحية المبدأ للاستخدام والتطبيق في العلوم الأخرى، ومن أهم هذه العلوم علم الإدارة لذلك يسعى البحث الحالي لتطبيق هذا المبدأ لتطوير تشريعات التربوية للتعليم قبل الجامعي حيث إن التشريعات الحالية في أمس الحاجة إلى تطويرها.

أثبت باريتو أن هذا المبدأ يمكن الاستفادة منه وتطبيقه في مجالات الحياة العلمية والعملية كما أوضح أن الكثير يطبق هذا المبدأ في حياته اليومية دون أن يشعر" فأنت تقضي ثمانون بالمائة من يومك في عشرون بالمائة من عملك، بينما ثمانون بالمائة من مهماتك تلقي بها في عشرين بالمائة من يومك على الأرض بذلك يكون الفرد يطبق مبدأ باريتو دون أن يشعر، ونظرًا لأهمية هذا المبدأ وقدرته على توفير الوقت والجهد والمال فإن البحث الحالي سوف يستخدمه في تطوير التشريعات التربوية للتعليم قبل الجامعي.

مشكلـــة البحـــث:

لقد شعر الباحث من خلال اطلاعه على بعض الأدبيات التربوية ومن خلال نتائج بعض الدراسات وعمل الباحث بالتربية والتعليم أن تشريعات التعليم قبل الجامعي تحتاج المراجعة والتطوير وذلك نظرًا لكثرتها وقدم بعضها حيث يوجد بها تشريعات مر على صدروها أكثر من ست وثلاثون عامًا، كما يوجد بين بعضها التضارب، لذلك يسعى البحث الحالي تطوير التشريعات التربوية باستخدام مبدأ باريتو الذي ثبت نجاحه في كافة المجالات

أهميـــة البحـــث:

يكتسب البحث الحالي أهميته من عدة جوانب نذكر منها ما يلي:

١- مكانة التعليم قبل الجامعي لأنه هو أساس التعليم الجامعي ومصدر من مصادر تخريج القوى العاملة من خلال التعليم الفني وفي حالة عدم استمرار طالب الثانوي العام في التعليم الجامعي

٢- أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو التشريعات التربوية لأنها هي الأساس الذي يقوم عليه العمل في المؤسسات التربوية للتعليم قبل الجامعي

٣- الحاجة الملحة لإعادة النظر في التشريعات التربوية نظرًا للتغيرات السريعة والمتلاحقة حتى تواكب هذه التشريعات هذه التغيرات وتلك التطورات

٤- مرور فترة زمنية طويلة على صدور بعض التشريعات لذلك لزم تطويرها

٥- استخدامه مبدأ باريتو الذي ثبت نجاحه في كافة المجالات الخدمية والإنتاجية

٦- الحاجة الملحة لتطوير طريقة إصدار التشريعات التربوية

أهـــداف البحـــث:

لهذا البحث هدف رئيس هو إلقاء الضوء على التشريعات التربوية المنظمة للتعليم قبل الجامعي بهدف تطويرها باستخدام مبدأ باريتو ولا يقتصر التطوير على الموجود حاليًا يشمل طريقة إصدار تشريعات في المستقبل.

مصطلحـــات البحـــث:

ارتكز البحث الحالي على المصطلحات الآتية:

١.تطويـــــر:

هو نمط من أنماط التغيير التي يمر بها الفرد أو النظم الاجتماعية نتيجة لتفاعل العديد من القوى مثل الأفراد وهو يعني تغيير يتصف بالنمو لبنية معينة أو لوظيفة أو مهارة معينة وهو يعتمد على مراحل متعددة.

٢ـ القانـــــون:

هـو مجموعـة القواعـد التـي تحكـم أو تـنظم سـلوك الأفـراد فـي المجتمـع والتـي يجبـر الأفـراد علـى إتباعهـا وبـالقوة عنـد الاقتضـاء، ويمكـن القـول أنـه التشـريع الـذي يصـدر عـن السـلطة التشـريعية . البرلمـان . فيقـال مـثلا القـانون رقـم ١٦ لسـنة ١٩٨٩ أي التشـريع الذي يحمل هذا الرقم من سنة ١٩٨٩.

٣ـ القـــــرار:

هو إفصاح الإدارة في الشكل الذي يحدده القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكننا وجائزاً قانونا وكان البحث عليه ابتغاء مصلحة عامة وهو البت النهائي والإدارة المحددة بشأن موقف معين أو حالة معينة ويتضمن ما ينبغي عمله وما ينبغي تركه للوصول إلى نتيجة معينة و محددة ونهائية

٤ـ اللوائح التنفيذية:

هـي التـي تصـدر تنفيـذاً للقـانون وتتضـمن الأحكـام التفصـيلية للقواعـد العامـة الـواردة بالقانون، وهي أيضاً الكتاب المُبَيّن الذي يوضح طريقة تنفيذ القانون أو القرار

٥ـ التشريـــع:

هو الأحكام الإلزامية التي تصدرها السلطة التشريعية في الدولة على أساس من السيادة والسلطة وقد يكون التشريع قانون أو قرار وزاري أو لائحة تنفيذية

الإطـــــار النظـــــري:

مفهوم التشريع:

قد يختلط مفهوم التشريع لدى بعض العاملين بالمؤسسات التربوية، لذلك حرص البحث الحالي على توضيح هذا المفهوم، الذي هو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية المدونة التي تصدر عن سلطة مخولة بإصدارها وهي السلطة التشريعية في الدولة، وقد تكون هذه القواعد مواد في الدستور أو قوانين أو قرارات وزارية أو لوائح تنفيذية مكملة أو مفسرة وموضحة لما سبقها من تشريعات، وبعض الباحثين يرى أن التشريع التعليمي يعد ترجمة عن نوعية الالتزام الوطني نحو حق الأجيال في حياة مستنيرة يتوسل إليها بيئات منظمة تقدرها فلسفة تربوية

تستهدف تحقيق العدالة بين أطفال وشباب في فرص متكافئة للنماء الجسمي والعقلي للكفاية الاجتماعية والدساتير هي المراجع الطبيعية للبحث عن هذا الالتزام حيث يتقرر كسياسة وطنية تفضلها القوانين وتقترح تنفيذها الأنظمة، وبذلك يكون التشريع التعليمي عبارة عن مجموعة القواعد التعليمية التي تصدرها السلطة التشريعية وتأخذ صورا متعددة، منها الدستور، القانون، القرار الوزاري، اللائحة التنفيذية.

أهـــداف التشريعـــات التربويـــة:

١- تحديد العلاقة بين العناصر المختلفة المسئولة عن المؤسسات التربوية وتحديد مسئوليات واختصاصات كل وظيفة
٢- توضيح حقوق الأفراد لدى الدولة وتحديد مسئوليات الأفراد تجاد الدولة
٣- توضيح طريقة المعاملة المالية والإدارية لكل العاملين في المؤسسات التربوية
٤- وضع الأطر الأساسية وتحديد الوظائف و الأسس العلمية والفنية التي تلتزم بها الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن تربية النشء
٥- تحديد الالتزامات التي تلتزم بها الدولة والمؤسسات والأجهزة لتأكيد ضرورة تحمل الدولة لتلك الالتزامات سواء كانت تشريعية أو وظيفية أو مالية
٦- تحقيق الهدف النهائي من وراء البرامج والأنشطة والخدمات التربوية للطفل بأن تكون إيجابية نافعة ومفيدة للطفل وبحيث يسهل تحقيق الرقابة عليها وتنظيمها على الأسس العلمية السليمة

الوضع الراهن للتشريعات التربوية للتعليم قبل الجامعي:

يمكن تلخيص الوضع الراهن للتشريعات التربوية في عدة نقاط منها:
١- تضارب بعض التشريعات مع بعضها بسبب وجود أكثر من جهة تصدر تشريعات تربوية.
٢- قدم بعض التشريعات من أهمها قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١
٣- التشريعات الصادرة ليست برؤية مستقبلية أي لا تنظر إلي المستقبل والدليل أن الكثير منها يعدل أكثر من مرة ومنها ما يلغى بعد صدوره بفترة وجيزة
٤- إن المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي ينعقد لمناقشة جدول أعمال من خلال جلسات تستمر ست ساعات فأكثر وفي نهاية الجلسة يتم عرض المذكرة الخاصة بإصدار قرار

ما وتتم الموافقة من الأعضاء دون إبداء رأى نظراً لأن الأعضاء يكونون في حالة قصوى من الإرهاق الذهني والجسدي.

٥- الوزير يصدر القرار والمستشارون ينفذون دون إبداء الرأي فيها لا توجد مشاركة

٦- لا وجود للرأي العام في التشريعات التربوية حيث إنها إلزامية غير قابلة للمناقشة أو التعديل ولا توجد هناك مساحة لإبداء الرأي

٧- تعرض السياسة التعليمية بطريقة تسديد الخانات فنجد أن مناقشة الموضوعات في المؤتمرات وما شابه ذلك تكون صورية

٨- لا توجد علاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية مما يكون له الأثر السلبي الذي يظهر نتيجة تنفيذ بعض التشريعات

٩- عدم وجود مصدر ثابت للحصول منه على التشريعات الحديثة لدراستها قبل دخولها حيز التنفيذ حتى يكون القائم على التنفيذ على دراية تامة بهذه التشريعات

١٠- تأخر وصول بعض التشريعات إلى الجهات التنفيذية خاصة إلى الأماكن النائية

أهداف التعليم قبل الجامعي:

١- تهدف مرحلة التعليم قبل الجامعي إلى إعداد الطلاب للحياة جنبا إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي، أو المشاركة في الحياة العامة، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية

٢- رعاية الشباب على أساس الإسلام، وعلاج مشكلاتهم الفكرية والانفعالية ومساعدتهم على اجتياز هذه الفترة الحرجة من حياتهم بنجاح وسلام .

٣- توليد الرغبة لديه في الازدياد من العلم النافع والعمل الصالح وتدريبه على الاستفادة من أوقات فراغه

٤- بناء الشخصية القادرة على مواجهة المستقبل مع التأكيد على الهوية الثقافية الوطنية

٥- والإسلامية دون تعصب يرفض تطور الفكر العالمي

٦- تنمية المهارات الأساسية المختلفة وخاصة المهارة اللغوية، والمهارة العددية، والمهارات الحركية

٧- إعداد الطالب القادر على الابتكار والتجديد والتحليل بتزويده بالمهارات الفكرية والعقلية اللازمة لعملية التعلم الذاتي.

٨- تكوين الوعي الإيجابي الذي يواجه به الطالب الأفكار الهدامة والاتجاهات المضللة

٩- ترسيخ القيم الدينية و الوطنية والسلوكية في نفوس الطلبة والكشف عن استعدادات وقدرات ومهارات وميول الطلاب والعمل على تنميتها.

١٠- تعريفه بنعم الله عليه في نفسه، وفي بيئته الاجتماعية والجغرافية، ليحسن استخدام النعم وينفع نفسه وبيئته

١١- إعداد الطالب لمواصلة تعليمه العالي والجامعي تحقيقاً للتنمية الشاملة.

١٢- تعهد قدرات الطالب، واستعداداته المختلفة التي تظهر في هذه الفترة، وتوجيهها وفق ما يناسبه

١٣- الاهتمام برعاية الطلبة الفائقين وإتاحة الفرصة للموهوبين منهم بصقل مواهبهم وتنمية قدراتهم.

١٤- إكساب الطلبة المفاهيم العملية الإنسانية في حياة هذا العصر لتسخيرها لخدمة المجتمع.

١٥- تنمية تقدير المسؤولية والعمل على أن يدرك الطالب ماله من حقوق وما عليه من واجبات.

١٦- تنمية التفكير العلمي لدى الطالب، وتعميق روح البحث والتجريب والتتبع المنهجي، واستخدام المراجع، والتعود على طرق الدراسة السليمة

١٧- تنمية المهارات والميول والقدرات الخاصة مع إكساب الطالب حاسة التذوق الفني.

١٨- التعرف على حاجات المجتمع وإعداد جيل يسهم مساهمة فعالة في النهوض بالمجتمع وتطوره

مفهوم مبدأ باريتو:

تعددت المسميات لمبدأ باريتو فبعض الكتب ذكرت (مبدأ باريتو) والبعض ذكر (قاعدة ٢٠/ ٨٠) أو (قاعدة ٨٠ / ٢٠) أما البعض الآخر فقد ذكر (القلة المؤثرة والكثرة التافهة) وبعض الكتب (مخطط باريتو) أو (تحليل باريتو) أو (منحنى باريتو) وحرصًا من الدراسة على حقوق الملكية الفكرية فإنها في حالة الرجوع إلى المراجع سوف تذكر المسمى الموجود بالمرجع، أما في حالة الحديث على لسان البحث الحالي سوف تستخدم مصلح (مبدأ باريتو)

وهو أيضًا احد الوسائل الإحصائية التي تستخدم لتحديد الأهمية النسبية لمسببات التباين لتحديد أولويات الإجراءات الواجب معالجتها)' أي من خلال استخدامه يمكن لنا أن نحدد أي الإجراءات التي نتخذها أولا أو أي الأسباب التي يجب أن نواجهها أولا لأنها ذات أثر بالغ الأهمية، أي نبدأ بالمهم والعاجل.

فلسفة مبدأ باريتو:

لكل مبدأ أو أسلوب فلسفة خاصة به تميزه عن غيره وتكمن فلسفة مبدأ باريتو في تحديد أولويات المجالات الأكثر فائدة، أو العوامل القليلة الحاكمة التي تمثل (٢٠%) من إجمالي العوامل مما يؤدي إلى توفير قدر كبير من الوقت والجهد المبذول، بذلك فإن مبدأ باريتو مبدأ عملي يسعى لاستثمار الوقت، فهو يتجه نحو تحقيق الأهداف حيث إنه يركز على الأهم والعاجل بداية، ثم يتدرج في التركيز ليصل إلى الأشياء التافهة التي ليس لها فائدة فلا يهتم بها ويهملها، كما أنه لا يرتبط بالمجموعة في التطبيق بل يمكن كل منا أن يطبقه في حياته اليومية بمفرده لأن أعظم ما في مبدأ باريتو هو أنك لا تنتظر مساعدة الآخرين ويمكنك البدء في تطبيقه في حياتك، فنجد أن هناك أشياء صغيرة في حياتك تكون سببً سعادتك وتساعدك على تحقيق مستويات أعلى في العمل ويطلق عليها (القلة المؤثرة)

وبذلك تكون فلسفة هذا المبدأ قائمة على أن معظم الأحداث الجيدة أو المفيدة تحدث بسبب أقلية صغيرة لكنها مؤثرة، ومعظم الأشياء السيئة تحدث من وجود أقلية مدمرة للغاية فهو يعتمد على القلة المؤثرة ولا يلتفت إلى الكثرة التافهة، وبذلك يكون هذا المبدأ مناسب لتطوير التشريعات التربوية الخاصة بالتعليم قبل الجامعي، فمن خلاله يمكن تحديد التشريعات التربوية المهمة أو المؤثرة والتي تمثل ٢٠% من الكل الموجود حاليًا والتي إن طورناها نكون قد طورنا ما يكفي للقيام بـ ٨٠% من الأعمال في المؤسسات التربوية

أهمية مبدأ باريتو:

لا شك أن مبدأ باريتو من المبادئ المهمة في الحياة العلمية والعملية، خاصة في مجال الإدارة نظرًا لوجود آلية في هذا المبدأ تساعد على تطوير التشريعات التربوية، وكذلك أن هذا المبدأ يسعى إلى تركيز الجهود في الأعمال المهمة ذات الفائدة وعدم إضاعة الوقت في أشياء غير مهمة وليس منها فائدة، لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى عرض فوائد هذا المبدأ في نقاط

محددة حتى يمكن الاستفادة منه في كافة مناحي الحياة سواء العملية أو العلمية، **فمن فوائد مبدأ باريتو ما يلي:**

١- تقليص الهدر وهو مطلوب في كل شيء في حياتنا لأن الهدر يعتبر نوع من أنواع التبذير كما يعتبر الهدر في أي شيء سلبية من السلبيات، ومبدأ باريتو يساعدنا على تقليص الهدر في جهودنا ومواردنا وأوقاتنا، ويمكن بتطبيق قاعدة ٢٠ /٨٠ أن نحقق أغلب النتائج الهامة ببذل ٢٠ % فقط مما كنا نفعله ٠ وهذا يتيح لنا توجيه الفائض إلى قنوات أكثر إنتاجية ٠ كما تسمح لنا قاعدة ٢٠ / ٨٠ بالتركيز على النتائج الهامة والوسائل الفعالة

٢- أن قاعدة ٢٠/ ٨٠ تنطبق علينا شئنا أم أبينا ٠ فحتى لو لم نفهمها ستظل تعمل وتؤثر علينا. ولذا فمن المتوقع أن تزداد فعاليتنا إذا ما فهمناها، بينما قد نضار إذا ما تجاهلناها

٣- أصبح هذا المبدأ أداة مهمة من أدوات قياس الجودة لأن مخطط (أو خريطة) باريتو هو عبارة عن تمثيل بياني للمشاكل الموجودة في العملية،فمن خلال هذه التقنية يمكن ترتيب المشاكل ترتيبا تنازليا من الأكثر حدوثا إلى الأقل،أي حسب أهميتها وتكرار حدوثها. فمن خلال خريطة باريتو يمكن للفريق العامل على الجودة تحديد أهم المشاكل وأبلغها أثرا على الجودة و بالتالي التركيز على حلها أولا. تقوم هذه التقنية على مبدأ باريتو(Pareto) /والذي يرمز له بقانون80 / 20 أن نسبة ٨٠ % من مشاكل العملية (أو مشاكل جودة المنتجات أو الخدمات) تعود إلى ٢٠ % من العوامل و الأسباب. فمن خلال هذه التقنية يمكن لفريق تحسين الجودة تحديد القلة المهمة والمؤثرة على العملية والمتمثلة في ٢٠ % (القلة المهمة من الأسباب و بالتالي يمكن التخلص من ٨٠ % من مشاكل العملية، بذلك يكون هذا المبدأ أداة مهمة من أدوات قياس الجودة إضافة إلى ذلك أن استخدام هذا المبدأ في الجودة يُزيد من أهميته نظرًا لأهمية الجودة ودخولها معظم القطاعات الخدمية والصناعية والإنتاجية.

٤- هو خير أسلوب تستطيع الإدارة من خلاله، معرفة مواقع ذات القلة المؤثرة عن المواقع ذات الكثرة التي هي أقل تأثيرًا فتركز على المواقع المؤثرة دون غيرها.

٥- استخدام مبدأ باريتو يُمَكنك الوصول إلى لب القصور في التشريع الموجود ليمكن تطويره بالنظر إليها من زوايا مختلفة لأنه يحدد الأسباب المهمة التي تسببت في المشكلة.

٦- مبدأ باريتو " يساعدنا على تحديد الأولويات بدلا من تشتيت الجهد والموارد في التغلب على أسباب ليست ذات تأثير، وذلك بطريقة علمية باستخدام منحنى باريتو أو مخطط باريتو فيمكننا التركيز على التشريعات المهمة أولا في التطوير.

٧- قاعدة ٨٠/٢٠ تتميز بسهولة التطبيق واتساع نطاقها لتشمل كل ما يمكن أن نفكر فيه، أي يمكن أن نستخدمها في الإدارة في جميع القطاعات (تعليم، صحة، زراعة، اقتصاد، الخ)، كما يمكن أن نستخدمها في مواقع العمل الميداني سواء في المصنع أو الشركات أو المزارع أو غير ذلك ولكن المهم " لتطبيق قاعدة ٢٠/ ٨٠ هو أن تعرف متى تطبق القاعدة ومتى تتجاهلها لأن من المعرف أن اختيار الوقت المناسب لتنفيذ أي مخطط له دور كبير في النجاح.

عيوب مبدأ باريتو:

لا شك أن أي مبدأ و قاعدة إدارية كما لها من مميزات لا أن يشوبها بعض العيوب، وفيما يلي عيوب مبدأ باريتو:

١- أنها قاعدة غير منطقية ولا يمكن التوصل إليها بمحض الصدفة أو بإعمال التفكير وحده، فهي تعتمد على النقل أكثر من العقل، أى أنها تحتاج تجربة عملية وبعض المؤسسات أو المنظمات سواء كانت حكومية أو خاصة تخشى من الخسارة أو المحاسبية من التجارب خوفًا من الفشل.

٢- مبدأ باريتو من المبادئ المغمورة وقد يكون السبب في عدم انتشارها هو عجز العلماء عن تفسيرها أو نقدها فالإنسان لا يحب أن يتعامل إلا مع ما يستطيع أن يفهمه ويفسره...وعليه فإنه قد يصعب على الإنسان العادي تصديق هذه القاعدة فهي تخالف المنطق البسيط وتحتاج إلى التجربة والبحث والتحليل

٣- بعض الأفراد يتجمد فكرهم عند الأرقام ٨٠، ٢٠ ويعتبرون أن القاعدة غير صحيحة في حالة عدم تحقيق النتائج بنسبة ثابتة ٨٠/ ٢٠ لكن الحقيقة أن الرقمان ٢٠، ٨٠ رقمان افتراضيان والنسبة ٢٠/ ٨٠ لا تعني بالضرورة أن تحقق ٨٠% بالضبط من الأهداف

لا يستدعي سوى ٢٠% بالضبط من الوسائل الفعالة بل إن المقصود هو أن النسبة الحقيقية تقترب من ٢٠/ ٨٠ فقد تكون النسبة ٣٠/ ٧٠، بمعنى أن ٣٠% من الوسائل الفعالة تحقق ٧٠% من الأهداف أو قد تكون ٢٥/ ٧٥، بذلك فهذا المبدأ يحتاج الأفق الواسع والفكر المتفتح وليس الفكر المتحجر

٤- هذا المبدأ نقطة خلاف عند العلماء والفلاسفة ويرى بعضهم أن هذا المبدأ مهجور بالنسبة للمبادئ المناظرة له في العلوم الأخرى، فهو يخالف الواقع عند البعض

دور مبدأ باريتو في تطوير التشريعات التربوية:

يجب أن يكون تطوير التشريعات عملية منهجية منظمة تضمن إدخال المعرفة الجديدة للبحث العلمي وإضافة كل ما هو جديد في مجال إصدار التشريعات التربوية وصولا إلى إحداث التغيير الإيجابي الملموس في جوده هذه التشريعات سواء الموجود منها أو جودة ما يتم إصداره مستقبلا ،ومبدأ باريتو هو من المبادئ العلمية ذات المنهجية المنظمة وفي ضوء مفهوم مبدأ باريتو فإن ٢٠% من التشريعات التي تصدر تشكل نتائجها ٨٠% مما يحدث في المؤسسات التعليمية لذلك وجب علينا التركيز على هذه التشريعات القليلة المؤثرة، ولا يعني ذلك ترك الـ ٨٠% من التشريعات التي تشكل ٢٠% من النتائج، لكن المقصود هو تركيز الجهد والوقت والمال في تطوير الـ ٢٠% المؤثرة أولا ثم نتجه بعد ذلك إلى الـ ٨٠% القليلة التأثير أو الأهمية

نتـائـــج البحـــــث:

١. التشريعات التربوية هامة جدًا لأنها تنظم العلاقة بين العناصر المشتركة والمشاركة في العمل بالمؤسسات التعليمية

٢. لا تراعي التشريعات التربوية الموجودة حاليًا اختلاف البيئات وظروف المجتمع

٣. كثرة التشريعات التربوية الخاصة بالتعليم قبل الجامعي في مصر

٤. جميع التشريعات تتم بطريقة فوقية ولا مجال للمشاركة فيها

٥. الكثير من التشريعات الموجودة حاليًا تحتاج إلى تطوير حتى تتناسب مع المتغيرات الحالية

٦. لا توجد رؤية مستقبلية في التشريعات التربوية الموجودة حاليًا

٧. بعد السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية

٨. عدم وجود مصدر ثابت للرجوع إليه عند الحاجة إلى الحصول على بعض التشريعات

٩. وجود تضارب بين الكثير من التشريعات التربوية لوجود أكثر من جهة تصدرها

١٠. التشريعات التربوية الحالية تم اتخاذها بطرق تقليدية

١١ـ تعددت المسميات لمبدأ باريتو إلا أن المضمون واحد وهو يوجد قلة حيوية تمثل حوالي ٢٠% وكثرة خاملة تمثل ٨٠% من جميع المجتمعات أو البيئات ٠

١٢ـ يوجد بكل المؤسسات التعليمية قلة حيوية تقوم بعمل ٨٠% من أعمال المؤسسة أو المنظمة، بينما الكثرة الخاملة تقوم بأعمال ٢٠% فقط من الأعمال ٠

١٣. مبدأ باريتو من المبادئ الإدارة الحديثة إلا أنه ما زالا مغمورا يجهله الكثير من رجال الإدارة

١٤ـ يمكن استخدام مبدأ باريتو في إدارة كافة القطاعات الإنتاجية و الخدمية وغير ذلك من المؤسسات ومنها التعليمية

١٥ـ يركز مبدأ باريتو في الإدارة على القلة الحيوية، ولا يعني ذلك إهماله للكثرة الخاملة لكنه يحاول أن ينشط هذه الكثرة الخاملة ويستفيد منها قدر الإمكان ٠

١٦ـ مبدأ باريتو كغيره من المبادئ الإدارية له مبادئ يقوم عليها منها (تركيز الجهد، التوسع الأفقي أي استخدام أقل الموارد لتحقيق أفضل النتائج)

١٧. أصبح مبدأ باريتو . نظرًا لفاعليته . من أدوات قياس الجودة٠

١٨. لمبدأ باريتو خطوات ثابتة عند تطبيقه هي (التركيز على تحديد المشكلة ،جمع البيانات، تحديد الأسباب، وضع البيانات في جدول لتحديد الأهمية)

١٩. لمبدأ باريتو عوامل تساعده على النجاح منها (التطلع إلى الأداء المتميز، الاهتمام بالفترة القصيرة في التنفيذ أو التطبيق حتى لا يسود الملل وحتى لا تتبدل الأمور، انتقاء الأهداف، البحث عن النجاح في نطاق ٢٠% من المجال

توصيـــات البحـــث:

١ـ ضرورة إيجاد آلية يمكن من خلالها المشاركة في التشريعات التربوية خاصة مشاركة المختصين في التربية

٢. توثيق العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، لأنها تكاد تكون منعدمة

٣. تنظيم التشريعات التربوية أو تقسيمها إلى أقسام وضم بعضها في تشريع واحد

٤ . تطبيق الأساليب العلمية الحديثة والعلمية في اتخاذ كافة التشريعات التربوية المنظمة للعمل بالتعليم قبل الجامعي

٥ . تنقيح جميع التشريعات وإلغاء المتكرر منها حتى يتم القضاء على التضارب بينها

٦ . المرونة في التشريعات بحيث يكون بها مساحة تسمح بالتعديل فيها دون إلغائها

٧ . تحديد فترة زمنية محدد للعمل بكل تشريع تربوي، على أن يخضع هذا التشريع للفحص بعد انتهاء هذه الفترة ويتوقف الاستمرار العمل بهذا التشريع على نتيجة الفحص التي قد توصي باستمرار العمل به أو إلغائه أو تطويره بالتعديل سواء بالحذف أو الإضافة وذلك حسب مقتضيات الظروف الحالية للمجتمع

٨ . يجب استخدام مبدأ باريتو في تحسين الأداء بكافة المجالات والنشاطات العملية والعلمية ومنها تطوير التشريعات التربوية للتعليم قبل الجامعي لأنه مبدأ عام وليس خاصًا بمجال معين من المجالات

٩. مبدأ باريتو من المبادئ الإدارية الهامة، ولكنه من المبادئ المغمورة التي لا يعرفها الكثير من الإداريين والقادة، لذلك يجب إلقاء الضوء الإداري على هذا المبدأ وإدراجه ضمن المواد التدريبية التي تُدرس في الدورات التدريبية وتطبيقه عند اتخاذ القرارات

١٠. التأكيد على أن الرقمين ٨٠ / ٢٠ قابلان للتغير الطفيف سواء بالزيادة أو النقصان في كل منهم والرقمان تقريبيان

١١. نشر التفسير المناسب لهذا المبدأ لأن من عيوبه عدم وضوح مفهوم هذا المبدأ وذلك عن طريق التبصير والإعلام والشرح والتوضيح والتفسير وتضمينه ضمن المادة التدريبية التي تدرس في الدورات التدريبية وورش العمل والندوات والمؤتمرات

١٢. تشكيل لجنة دائمة لفحص ودراسة جميع التشريعات التربوية التي تصدر من كافة الجهات

المراجـــــع

١- الموسوعة العربية العالمية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزء الرابع.

٢- رتشارد كوخ: " قاعدة ٢٠ /٨٠ " خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال السنة السابعة العدد الثالث فبراير ١٩٩٩، الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع القاهرة.

٣- رشاد محمد حسن: " تفعيل دور المشاركة المجتمعية في حل بعض المشكلات المدرسية بمحافظة حلوان . دراسة ميدانية " مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن عشر، العدد٦٨ يناير ٢٠١١.

٤- جمال محمد أبو الوفا، صلاح الدين محمد توفيق:" تصميم برنامج لإدارة محو الأمية في جمهورية مصر العربية باستخدام أسلوب الإدارة بالأهداف" مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد ٢٥ مايو ١٩٩٤.

٥- جمهورية مصر العربية: قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١،بإصدار قانون التعليم، الجريدة الرسمية، العدد٣٤ الصادر في ١٩٨١/٨/٢.

٦- سلامة عبد العظيم حسين: " الإدارة التربوية المعاصرة . قضايا للحوار والمناقشة " دار المصطفى للطباعة والترجمة، بنها، ٢٠١٠.

٧- سناء جواد كاظم: " توظيف مخططي السبب (الأثر ومخطط باريتو في السيطرة على معدلات التلف) دراسة حالة في معمل ألبان . الديوانية "، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد التاسع عشر، العراق ٢٠١١.

٨- عرفات عبد العزيز سليمان : " إستراتيجية الإدارة في التعليم (ملامح من الواقع المعاصر)"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١.

٩- على هادي جبرين: " الاتجاهات والأدوات الكمية في الإدارة " دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٨.

١٠- عماد ثروت محمد رضوان: " الأزمات التعليمية إدارتها وسبل المواجهة " الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ٢٠١٣.

١١- فتحي عبد الرسول محمد: " التشريعات التربوية في بعض المؤسسات التعليمية " دار العلم والإيمان للنشر، دسوق، ٢٠١٣.

١٢- فريدة إبراهيم محمود رمضان: "صنع القرار التعليمي في مصر وانجلترا- دراسة مقارنة " رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة طنطا فرع كفر الشيخ، ٢٠٠٥.

١٣- فهد بن صالح بن محمد الهيبي: " المشكلات الإدارية التي تواجه مديري المدارس " دار الإيمان للنشر والتوزيع، دسوق، ٢٠١٥.

١٤- محمد أحمد عيشوني: " الدليل العملي للتحسين المستمر للعمليات باستخدام الأدوات الأساسية السبع للجودة " سلسلة إصدارات المجلس السعودي للجودة، الاصدار رقم٢.

١٥- محمد حسنين العجمي: " اقتصاديات التعليم . آليات ترشيد الإنفاق التعليمي ومصادر تمويله "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

١٦- محمد شهاب: " رواد علم الاجتماع "مركز الإسكندرية للإبداع الفني .، د . ت.

١٧- محمد عبد الظاهر الطيب: "مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية" مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٨- محمد عبد الوهاب العزاوي: "إدارة الجودة الشاملة " دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٥.

١٩- مدونة الإدارة والهندسة الصناعية ١١ أبريل ٢٠٠٧ sameher . wordpress موقع على شبكة الانترنت.

٢٠- نادية محمد عبد المنعم، عزة جلال مصطفى: " الإدارة المدرسية المعاصرة في ظل المتغيرات العالمية" المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٢.

٢١- هيبوشي كيومي: " الطرق الإحصائية لتحسين الجودة " ترجمة أسامة المليجي، شركة النظم والجودة الشاملة " توتال" ٢٠٠٤.

٢٢- يزيد عيسى السورطي: " السلطوية في التربية العربية " عالم المعرفة العدد٣٦ أبريل ٢٠٠٩ سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت.

23- Richard Kock: "Th 80 / 20 Principle uicholas public shing . Longon 1998.

Abstract

The objective of this research is to use the Pareto principle in the development of educational legislation note that this principle of important management principles, but is still submerged do not know a lot of educational leaders, and use the search descriptive approach and through which the description of the facts relating to the educational legislation existing, data collection, organization and classification and analysis accurately to reach the vehicle can be done through which the development of these educational legislation, research based on a number of terms, including legislation (law, resolution, regulation), the Pareto principle, the research found multiple and different ones that there is a lot of educational legislation need to be replaced or development results because it does not fit the present time, where many of them had been issued from long period of time exceeds five and thirty years, such as the Education Law No. 139 of 1981, as many are not compatible with the political, economic and social current circumstances, and it can use the Pareto principle of the development of this legislation where this principle concentration of effort on important legislation, which represents 20% of the existing legislation which, if developed, we have developed the necessary legislation to do 80% of the educational business.